الأهرام

المصدر : الاهالى

التاريخ : ٧ يونية ٢٠٠٠

مشروع باراك السرى للتسوية النهائية «بقية»

بينما يتوقع المراقبون إن رفض الفلسطينيون ذلك،احتمال تخفيضها إلى ٢٥ عاما. ويشار هنا إلى احتمال رضاء السلطات الأردنية عن هذين الشريطين.

وسوف تبقى فى الضفة الغربية مجموعة من المستوطنات تبلغ مساحتها الاجمالية ٧٪ من مجموع أراضى الضفة، وتضم هذه المستوطنات إلى إسرائيل، مع وجود عدد آخر من المستوطنات تحت الإدارة الفلسطينية، علماً بأن السلطة الفلسطينية ترفض رفضاً قاطعاً الموافقة على أى ضم للأراضى. ومن هنا فإن المتوقع هو الوصول إلى اتفاق بتحويلها إلى «تأجير» لمدة محددة.

قطاع غزة: تنسحب منه إسرائيل كاملاً.. وتفكك جميع المستوطنات فيما عدا مستوطنة واحدة هى مستوطنة نتساليم. ويشمل الانسحاب الإسرائيلى الانسحاب التام من كل الحدود المصرية – الفلسطينية وطولها ثمانية كيلو مترات. بما يعنى أن تفتح الحدود بين مصر وفلسطين دون أى عائق أو وجود إسرائيلى.

اللاجئون:

فيما يتعلق باللاجئين من أبناء المناطق العربية التى استولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ تتعهد إسرائيل بإتخاذ اجراءات إنسانية تسمح بجمع شمل الأسر الفلسطينية.. وذلك فى حدود عدة آلاف من الأفراد (لم تحدد بالدقة). ويكون أغلب العائدين من اللاجئين فى لبنان.

أما اللاجئون من أبناء الأراضى الخاضعة للسلطة الفلسطينية فينص على حق السلطة فى إعادتهم فى حدود الطاقة المكانية والسكانية والأمنية.

ومن المعلوم أن إسرائيل كى تتنصل من مسئولية دفع التعويضات للاجئين، فإنها تقترح تشكيل جهاز دولى لدراسة هذه التعويضات على أن يحدد مبلغاً مقطوعاً ومتساوياً لتعويض الأسر. ومن المعلوم أيضاً أن البنك الدولى طرف فى هذا الجهاز المقترح وأنه قد فوض لجنة من خبراء يونانيين لدراسة هذه المسألة وجاء تقرير اللجنة مثيراً للدهشة إذ أكد أن أغلب اللاجئين لايريدون العودة وأن نسبة الراغبين فى العودة لاتزيد على ٥٪ بما يؤكد وجود أصابع إسرائيلية خلف هذا التقرير.

ويدخل ضمن هذه التعويضات تحديد كلفة توطين الأسرة فى بلدان الشتات الفلسطينى [الاردن وسوريا أساساً] وتسلم هذه التعويضات لدول الإقامة على أساس إنفاقها على عملية التوطين.

المياه: وفيما يتعلق بالمياه والمشاريع الاقتصادية المشتركة ينص فى الاتفاق على مناقشتها بين الدولتين ويبقى بعد ذلك أن إسرائيل تعتبر هذا الحل نهائياً وترفض أى حديث عن مرحلتيه. ومن المعلوم أنها خلال القنوات السرية أبدت تقبلاً لفكرة النص فى الاتفاق «النهائى» على أن كلا من الدولتين [فلسطين وإسرائيل] تتفهم إن المشاعر الدينية لأبناء الديانات الثلاث ومن ثم فسوف يتم مواصلة «التفاهم» حول أوضاع القدس.

ويشار هنا إلى ضغوط عربية وإسلامية على السلطة الفلسطينية.. للتشدد فى موضوع القدس وتقف السعودية على رأس هؤلاء المتشددين.

وعلم المحرر السياسى «للأهالى» أن المفاوضين الفلسطينيين وبتوجيه مشدد مثل الرئيس ياسر عرفات يرفضون اعتبار مثل هذه التسوية حلاً نهائياً، وإنما هى مجرد حل مرحلى آخر، كما يرفضون ضم إسرائيل لأية أراض فلسطينية ويمثل هذا الرفض نقطة خلاف كبيرة تسعى مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية لحلها خلال زيارتها.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية